

وهذا على انه يتم في المركب خزان ماديات اما على كونه  
 ياتي جزءا ماديا وجزءا صوريا فعمل الامر سلب لانه يدل  
 على الحد بما دونه وعلى الزمن بصورته ولم يذكر الصنف  
 هذا الفصل الا لتتميز الخبر عنه لانه المبعوث عنه عند  
 المناطقة **فصل في بيان الكلال واللبية والجزء**  
 لما ذكر الكلي والجزئي اشتقها بما شاع رسما في المادة وهو  
 الكلي واللبية والجزء والجزءية لكل حكمها على المجموع  
 من حيث هو مجموع فكل رجل بن بني تميم مجمل الصخرة الطين  
 اي مجموعهم لا يجمعهم اذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها ويحويها  
 ويجعل عن ركن توهم يومئذ فانه لان الحكم في الشاخي  
 ثابت يجمع بخلاف الاول وتوهم هو العلم ولم ما معناه  
 ككل ذلك ليس اذ وقوعه لا قال له ذواليديد ان حضرت  
 الهلا ام زينب يا رسول الله فنذر رواية بالعتق والميراث  
 انه صلى الله عليه وسلم قال كل ذاك لم يكن قال سيدنا محمد  
 ما حاهله ان هذا التعليل جار على تاويل من حوكم كوالراجح  
 انه من باب الكلية اي لم يقع واحد منهما لان السؤال بالعام  
 احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما في اعتقالي الشئ

في باب علمه الا في خبره ٢٠

فجوابه

فقر به اما بالاعتين او بنفي كل منهما لا بنفي الجميع سيما لانهم  
 يعتقدون لهما جميعا فيجب ان يكون قول كل ذاك لم يكن نفيا  
 لكل منهما ولانه قد روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 كل ذاك لم يكن قال له ذواليديد بعلم ذاك قد كان قولا  
 يكن قوله كل ذاك لم يكن سلبا كليا لما لم يكن ذاك قد  
 كان قولا يكن لانه انما يثاني نفي كل منهما لا تقديما اذ  
 الايجاب الجزئي رتبة للسلب الكلي لا للسلب الجزئي ولا تاختير  
 النفي عن كل العموم السلب بخلاف تقدمه عليها فليس العموم  
 انه وهذا يثبت للتحقيق في معنى الحديث ويجاب هذا الواف  
 بان البحث في التلخيص من دأب القول وحيثما لكل فرد  
 اي عليه حكما فانه اي الحكم والقيمة المشتملة عليه  
 يتاويلها بالقول كلية قد علمنا فنقول نفس ذاتية والاله الا  
 الله والحكم للبعض اي عليه هو اي الحكم او النفسية  
 المشتملة عليه بقا ويلها بالقول الجزئية فوهي انما  
 كانت ويعلم الحيوان لسبب انسان والجزء معرفته جليلة  
 وهو ما نزل كسنة ومنه عيسى الكلال الحيوان فانه خبرت  
 الانسان والسفها بالنسبة لبيت في كل في المرافات

فقر به اما بالاعتين او بنفي كل منهما لا بنفي الجميع سيما لانهم  
 يعتقدون لهما جميعا فيجب ان يكون قول كل ذاك لم يكن نفيا  
 لكل منهما ولانه قد روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 كل ذاك لم يكن قال له ذواليديد بعلم ذاك قد كان قولا  
 يكن قوله كل ذاك لم يكن سلبا كليا لما لم يكن ذاك قد  
 كان قولا يكن لانه انما يثاني نفي كل منهما لا تقديما اذ  
 الايجاب الجزئي رتبة للسلب الكلي لا للسلب الجزئي ولا تاختير  
 النفي عن كل العموم السلب بخلاف تقدمه عليها فليس العموم  
 انه وهذا يثبت للتحقيق في معنى الحديث ويجاب هذا الواف  
 بان البحث في التلخيص من دأب القول وحيثما لكل فرد  
 اي عليه حكما فانه اي الحكم والقيمة المشتملة عليه  
 يتاويلها بالقول كلية قد علمنا فنقول نفس ذاتية والاله الا  
 الله والحكم للبعض اي عليه هو اي الحكم او النفسية  
 المشتملة عليه بقا ويلها بالقول الجزئية فوهي انما  
 كانت ويعلم الحيوان لسبب انسان والجزء معرفته جليلة  
 وهو ما نزل كسنة ومنه عيسى الكلال الحيوان فانه خبرت  
 الانسان والسفها بالنسبة لبيت في كل في المرافات

فقر به وان ما ضروا التقي به عن كل العموم السلب وقد نقلها  
 في الخبرين من اجل انهم يتوهمون  
 كذا اذا تقدمت نفيا قد  
 للسلب تليا واسم مثل ذاك  
 عموم سلبهم وعلى الجملة  
 سلب العموم فاجتمعت وحصل

فقر به وان ما ضروا التقي به عن كل العموم السلب وقد نقلها  
 في الخبرين من اجل انهم يتوهمون  
 كذا اذا تقدمت نفيا قد  
 للسلب تليا واسم مثل ذاك  
 عموم سلبهم وعلى الجملة  
 سلب العموم فاجتمعت وحصل